انباء متضاربة بشأن عملية إقتحام قوة عسكرية مبنى مجلس محافظة ديالى

رئيس الوزراء يأمر بفتح تحقيق فوري لمعرفة تداعيات مقتل سكرتير المحافظ واعتقال رئيس اللجنة الامنية

أكد اللواء محمد العسكري المستشار الاعلامي لوزارة الدفاع ان القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بتشكيل لجنة للتحقيق بالعملية التي جرت في مبنى ديالى.

وأوضح العسكري ان اللجنة سيرأسها الفريق الركن علي غيدان قائد القوات البرية وقضاة متخصصين تعمل بهدف الكشف عن ملابسات الحادث واسباب ضعف التنسيق بين قيادة العمليات والقوات على الارض.

قال مصدر مسؤول في شرطة محافظة ديالى إن قوة تابعة لوزارة الداخلية قتلت الثلاثاء احد أفراد حماية المحافظ رعد رشيد الملا جواد واعتدت بالضرب على نائب المحافظ عوف رحومي خلال عملية دهم لمبنى المحافظة.

وأضاف المصدر ،أن "قوة من الداخلية داهمت امس مبنى الإدارة المحلية لمحافظة ديالى وسط مدينة بعقوبة واشتبكت مع حماية المحافظ وقتلت احد أفراد حمايته المدعو عباس علي من دون ان تتمكن من اعتقال المحافظ ؛ كونه ليس في المبنى ساعة الدهم".

وأوضح أن "القوة القادمة من بغداد اعتدت بالضرب على نائب محافظ ديالى عوف رحومي لانه اعترض طريقهم وحاول ايقافهم".

وكان المصدر ذاته قال في وقت سابق إن قوة من الداخلية اقتحمت امس مقر مجلس محافظة ديالى (بناية القبة الزرقاء) وسط مدينة بعقوبة واعتقلت مسؤول لجنته الأمنية حسين الزبيدي.

وأوضح المصدر أن قوة وزارة الداخلية كانت قادمة العاصمة بغداد بحثا عن مطلوبين من المسؤولين في محافظة ديالى.

ديالى/ هشام الركابي/ وكالات

وفي خبر عاجل ورد الى (المدى): قال مصدر امني مسؤول أن قوة خاصة من الجيش داهمت في ساعة متقدمة من ليلة أمس الاول مبنى المحافظة ومبنى مجلس المحافظة وقتلت سكرتير المحافظ عباس التميمي واعتقلت رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى حسين الزبيدي.

وأوضح المصدر أن "قوة خاصة من الجيش العراقي داهمت في ساعة متقدمة من ليلة الاثنين/ الثلاثاء مبنى المحافظة في بعقوبة وانطلقت صوب مكتب محافظ ديالى رعد ملا جواد الكائن في المبنى وأثناء اعتراض سكرتير المحافظ عباس التميمي القوة مبينا لهم انه من الخطأ اقتحام مكتب المحافظ حدث إطلاق نار من قبل القوة المهاجمة وتم قتل سكرتير المحافظ عباس التميمي على الفور".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه انه "أثناء ذلك حدثت أزمة كبيرة وفوضى وإطلاق نار كثيف في داخل المحافظة الأمر الذي دعا قائد شرطة ديالى وكالة اللواء الركن عبد الكريم خلف إلى قطع الطرق ومحاصرة القوة العسكرية الغريبة على حد وصف المصدر من قبل قوات طوارئ شرطة ديالى في مدينة بعقوبة".

وتابع المصدر أن "تبادلا لإطلاق النار اندلع على إثرها بين القوة الخاصة وقوة الطوارئ في الشوارع العامة أدى إلى إصابة ثلاثة من عناصر الشرطة بينهم ضابط من طوارئ الشرطة وإصابة اثنين من المدنيين في الأحياء السكنية القريبة.

وأكد المصدر أن قوة أخرى من القوات الخاصة داهمت مبنى مجلس محافظة ديالى في الوقت ذاته واعتقلت رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة حسين الزبيدي واستولت على ٣ سيارات".

وأشار المصدر إلى أن "اتصالات سريعة حدثت مع القيادات الأمنية العليا المشرفة على خطة بشائر الخير لتدارك الموقف حيث تم التعرف على هوية هذه القوة وهي قوات خاصة عراقية أو ما يسمى بالعمليات الخاصة كانت تقوم بمهام أمنية على أهداف تم تحديدها مسبقا" حسب قوله، مضيفا أن "اللواء الركن عبد الكريم خلف أوعز على إثرها لقوات الشرطة التي حاصرت القوة الخاصة بفك الحصار والسماح لها بالمغادرة.

ولفت المصدر إلى أن "فوضى كبيرة عمت مبنى المحافظة، فيما استنكر المحافظ هذا الفعل داعيا كل وسائل الإعلام إلى تسليط الأضواء على هذا الأمر".

يذكر أن مصير رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى حسين الزبيدي الذي اعتقلته القوة الخاصة لم يعرف حتى الآن، كما لم يعرف أين توجهت به، فيما أكد المحافظ أن جثمان سكرتير المحافظ عباس التميمي سيتم تشييعه اليوم في بعقوبة

وفي تطور لاحق قال مصدر مسؤول في شرطة محافظة ديالى إن قوة من وزارة الداخلية اعتقلت الثلاثاء رئيس جامعة ديالى في مقر الجامعة جنوب غرب مدينة بعقوبة ضمن البحث عن مطلوبين في المحافظة.

وأضاف المصدر، أن "قوة من وزارة الداخلية داهمت امس مقر رئاسة جامعة ديالى في الحي الصناعي جنوب غرب مدينة بعقوبة واعتقلت رئيس الجامعة نزار الخزرجي ضمن حملة البحث عن مطلوبين من كبار المسؤولين في المحافظة".

ولم يذكر المصدر مزيدا من التفاصيل.

وكشف المصدر إن أربعة من عناصر الشرطة بينهم ضابط برتبة ملازم أصيبوا الثلاثاء بجروح جراء اشتباكات جرت بين الشرطة وقوات الداخلية العراقية على خلفية اعتقال رئيس جامعة ديالى. مشيراً الى

أن "اشتباكات جرت امس بين قوة من وزارة الداخلية وعناصر من الشرطة بعد اعتقال رئيس جامعة ديالى نزار الخزرجي في منطقة الحي الصناعي جنوب غرب مدينة بعقوبة".

من جانب اخر ندد عضو مجلس النواب النائب عن قائمة الائتلاف الموحد طه درع السعدي بحادث مقتل سكرتير محافظ ديالى واعتقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة، معتبرا أن العمل "يوجه رسائل خاطئة لأهالي محافظة ديالى" على حد تعبيره.

ووصف السعدي الثلاثاء، ما قامت به تلك القوة بـ"المخالف للقانون" وقال إنها "انتهكت الدوائر الحكومية وعبثت بها".

وكشف النائب في الائتلاف العراقي الموحد عن محافظة ديالى أن "القوة الخاصة تلك تم استقدامها من بغداد، ولم يكن لقيادة عملية بشائر الخير علم بها"، مشيرا إلى أن "ذلك قد يعقد الأمور، بحيث أن القوة الخاصة اشتبكت مع أفراد الشرطة العراقية في مدينة بعقوبة".

وأكد السعدي الذي كان موجوداً داخل مبنى المحافظة ساعة وقوع الحادث، أن "القوة المداهمة استعملت القوة المفرطة، ولم يكن ذلك مبررا" حسب تعبيره، مطالبا "رئاسة الوزراء بالتحقيق في الحادث ومحاسبة المقصرين".

يذكر أن اجتماعات طارئة تجري الآن في محافظة ديالى لبحث تداعيات الحادث ومن المتوقع أن يصدر بيان عن مجلس محافظة ديالى والمحافظ بشأنه. وكان صباح اليوم قد شهد مراسم تشييع جثمان سكرتير المحافظ عباس التميمي وسط حشد من المسؤولين في المحافظة وأعضاء مجلس النواب.

وفي السياق ذاته قال معاون محافظ ديالى للشؤون الإدارية حافظ عبد العزيز، الثلاثاء، إن "مجلس محافظة ديالى قرر تعليق جلساته احتجاجا على مقتل سكرتير محافظ ديالى واعتقال رئيس اللجنة الأمنية في المجلس".

وأوضح عبد العزيز أمس الثلاثاء، أن "قرار المجلس يأتي احتجاجا على مقتل سكرتير المجلس واعتقال رئيس اللجنة الأمنية في المجلس" وأضاف أن "المجلس طالب أيضا بالإسراع بالكشف عن ملابسات الحادث، ومحاسبة المقصرين" حسب تعبيره.

فيما طالبت جبهة التوافق تقديم توضيحات من الحكومة بشان عملية المداهمة التي قامت بها ليلة الاثنين قوة عسكرية خاصة لمبنى محافظة ديالى ومجلسها وقتلها سكرتير المحافظ.

وقال الناطق باسم جبهة التوافق سليم عبد الله الجبوري في تصريح لـ (المدى) ان جبهة التوافق تدين الافعال والاعمال التي حدثت في محافظة ديالى من قبل قوة تدعي انها مرتبطة بجهات عليا ، واضاف الجبوري ان قائد عمليات ديالى ابلغه بان القوة التي نفذت العملية هي قوة تتبع لجهات عليا في الدولة ولاسلطة لعمليات بشائر الخير على تلك القوات.

وبين الجبوري ان هذه الاعمال تذكرنا بالفوضى التي كانت سائدة والتي ستقف عائقا امام نجاحات تنفيذ عمليات بشائر الخير في محافظة ديالى .داعيا رئيس الوزراء الى متابعة مجريات القضية ، معربا عن اعتقاده بوجود مبررات اتخاذ اجراءات قانونية بحق تلك القوة.

في غضون ذلك قال مصدر امني في محافظة ديالى إن الإدارة المحلية في المحافظة قررت تعليق الدوام الرسمي اعتبارا من اليوم ولمدة ثلاثة أيام حدادا واحتجاجا على مقتل سكرتير محافظ ديالى.

وأوضح المصدر يوم أمس أن "الإدارة المحلية لمحافظة ديالى قررت امس (الثلاثاء) تعليق الدوام الرسمي لمدة ثلاثة أيام حدادا واحتجاجا على مقتل سكرتير المحافظ عباس التميمي على أيدي قوة من وزارة الداخلية".

وقال مصدر مسؤول في شرطة محافظة ديالى إن قوة تابعة لوزارة الداخلية قتلت الثلاثاء احد أفراد حماية المحافظ الذي هو سكرتيره في ذات الوقت واعتدت بالضرب على نائب المحافظ عوف رحومي خلال عملية دهم لمبنى المحافظة.

وتنفذ القوات العراقية، بمساندة لوجستية من القوات الأمريكية، عملية أمنية واسعة منذ تموز الماضي، أطلق عليها اسم (بشائر الخير) في عدد من مدن وأقضيه ديالى، والتي تعد واحدة من أكثر محافظات العراق اضطرابا، وشهدت في الآونة الأخيرة العديد من الهجمات الانتحارية التي نفذ بعضها بواسطة نساء تم تجنيدهن من قبل تنظيم (القاعدة)، الذي نقل أغلب نشاطاته إلى ديالى بعد أن خسر ماكان يعتبر حاضنة له في محافظة الأنبار، إثر قيام العشائر هناك بمقاتلة عناصر التنظيم وإخراجهم من المحافظة.

أكد ان عمليات استهداف القضاة مستمرة

البيرقدار: سنكشف النقاب عن الجهات التي تقف وراء تهديد الكفاءات العلمية العراقية

بغداد/ المدى

اكد الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار ان موجة استهداف القضاة مستمرة والتي تاكدت عبر ورود تهديدات الى مجموعة قضاة عاملين في محاكم بغداد. مشيراً الى ان التحقيقات الحكومية الخاصة في التفجيرات التي طالت عددا من القضاة بينهم رئيس محكمة الرصافة مستمرة واثمرت معلومات عن الجهات الكامنة وراء هذه العمليات سيعلن عنها بعد انتهاء هذه التحقيقات.

وقال البيرقدار في تصريح لـ(المدى) ان العمليات التفجيرية التي طالت القضاة يمكن درجها ضمن محاولات استهداف الكفاءات العراقية في شتى المجالات وفي مقدمتها الكوادرالتدريسية الجامعية.

مضيفا الى ان اللجان التحقيقية التي شكلت لهذا الغرض كشفت النقاب عن معلومات مهمة بشان اغتيال القضاة والجهات الكامنة وراءها سيتم الكشف عنها في وقت لاحق حتى انتهاء التحقيقات بهذا الموضوع بشكل كامل.

واضاف ان وزارة الداخلية اتخذت اجراءات احترازية مشددة لحماية القضاة عن طريق اسنادها الى دوريات ترافقهم الى عملهم في المحاكم وتمتد الى مساكنهم.

وبين البيرقدار فيما يخص المشمولين بالعفو من المتهمين المطلق سراحهم في قضايا جنائية يدرجون ضمن القيد الجنائي لمديرية الادلة الجنائية وفي حالة ارتكابهم جرائم بعد الافراج عنهم فأن الحكم يتضاعف عليهم ويحاكمون بالجرم السابق واللاحق. مؤكدا انه لاتوجد اي استثناءات في قرار العفو العام الا فيما يخص جرائم القتل والارهاب والتزوير والاختطاف والمحارم وقضايا تهريب الاثار والمخدرات الخ.

وكشف الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عن أن عدد المطلق سراحهم بموجب قانون العفو العام بلغ حتى يوم امس الثلاثاء ١١٦٧٨٣ متهماً.

وقال البيرقداران "عدد المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم منذ إقرار قانون العفو العام بلغ ١١٦٧٨٣ متهما موزعين على مناطق مختلفة من العراق، فيما بلغ عدد غير المشمولين ٢٨٣٤٦".

وأقر مجلس النواب قي في شباط الماضي قانونا يمنح بموجبه أعدادا من المعتقلين العراقيين حصرا سواء في السجون العراقية أو المعتقلات التي يديرها الجيش الأمريكي عفوا عاما وفق شروط وضوابط محددة.

وأشار البيرقدار إلى أن اللجان المشكلة لدراسة طلبات الشمول بالعفو "مستمرة في عملها وتقوم حاليا بدراسة ملفات أعداد كبيرة أخرى من المعتقلين، إذ أتاح قانون العفو للمعتقلين ممن لم تقبل طلباتهم بالعفو الفرصة لتقديم طلب تمييز قرار اللجان القضائية إلى محكمة التمييز العامة".

وكان الادميرال رايت، المسؤول عن السجون الأمريكية في العراق، قال في تصريح سابق إن عدد المعتقلين العراقيين في المعتقلات التي تديرها القوات الأمريكية يبلغ نحو ٢٣ ألف معتقل، بينهم ٢٤٠ ممن يحملون جنسيات عربية، و٥٠٠ معتقل من الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٧ عاما.

الى ذلك، طالب مسؤول في وزارة حقوق الانسان الحكومة والقضاء بمحاكمة المسؤولين عن حالات تعذيب في سجون البلاد بعد ثبوت ١٢١ حالة خلال عام ٢٠٠٧ ما يزال التحقيق فيها جاريا.

وقال سعد سلطان رئيس لجنة تفتيش السجون والمعتقلات التابعة لوزارة حقوق الانسان "نطالب الحكومة والقضاء بتوفير الحماية للمعتقلين وضمان محاسبة المتضررين عن طريق معاقبة المسببين".

واضاف سلطان ان "وزارتنا تسعى لاستصدار قانون "مناهضة التعذيب" يبنى على نصوص اتفاقية مناهضة التعذيب التي انضم اليها العراق مؤخرا".

واكد ان "القانون (الحالي) لا يتضمن فقرة تعاقب من يمارسون التعذيب فالمسؤول عن التعذيب يحاسب حاليا كمعتد بالضرب على شخص اخر ويزج في السجن لدى اثبات ذلك".

فيما اعلن بيان حكومي صدر منتصف الشهر الجاري مصادقة مجلس الرئاسة على قانون انضمام العراق الى اتفاقية مناهضة التعذيب الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة عام١٩٨٤ ودخل حيز التنفيذ عام ,١٩٨٧

واوضح سلطان ان "ما لايقل عن ١٢١ حالة تعذيب بينها ثلاث ضد نساء خلال عام ٢٠٠٧". مؤكداً ان "التحقيق مستمر في هذه الحالات التي تتطلب وقتا طويلاً" من دون الاشارة لصدور اي احكام ضد المسؤولين عن التعذيب.

يذكر ان تحقيقات حكومية اكدت حدوث معظم حالات التعذيب خلال التحقيق، بينها ٧٨ حالة في سجون وزارة الداخلية والباقي في سجون تابعة لوزارة الدفاع، وفقا للمسؤول.

من جهته اكد مصدر في الوزارة رفض كشف اسمه "عدم صدور اي حكم بحق المتهمين بتعذيب سجناء حتى الان".

واشار سلطان الى وجود ٤٧٤٤٥ معتقلا بينهم نساء واطفال في سجون ومعتقلات العراق.

واوضح ان "عدد المعتقلين في العراق، باستثناء اقليم كردستان يبلغ ٤٧٤٤٥ شخصا بينهم ٩٢٢٣٢ معتقلا في سجون خاضعة للقوات الاميركية".

بدوره قال حمزة كامل المتحدث باسم الوزارة ان "في العراق ١٤ معتقلا كبيرا

احدها مخصص للنساء واربعة للاحداث تتولى وزارة العدل المسؤولية عن ادراتها اضافة لثلاثة معتقلات تديرها القوات الاميركية".

ومعتقلات القوات الاميركية في العراق هي بوكا قرب البصرة في الجنوب وكروبر قرب بغداد وسوسة قرب السليمانية في الشمال.

الى ذلك، يوجد ٣٥ سجنا مؤقتا موزعة في عموم البلاد، وفقا للمسؤول.

وحول دوافع ممارسة التعذيب، اوضح سلطان "احيانا تاتي كرد فعل انتقامي ضد

المعتقل جراء وقوع جرم كبير وهذا ما يحدث غالبا لدى سقوط ضحايا في صفوف قوات الامن".

وتابع "كما تحدث حالات تعذيب خلال عمليات التحقيق لانتزاع معلومات بسبب جهل المحقق وقلة خبرته". ويحدث احيانا تعذيب من اجل الضغط "لابتزاز اموال"، بحسب المسؤول. ومرت عملية مراقبة المعتقلين بمراحل عدة وكانت حالات التعذيب تحدث بشكل منتظم ويعذب المئات خلال الاعوام الماضية، طبقا للمسؤول.

ودفع هذا الامر بالوزارة الى تشكيل فرق لمراقبة الاوضاع في السجون عدا اقليم

كردستان، والعمل مع فرق اخرى من وزارات العدل والداخلية والدفاع ولجنة حقوق

الانسان في البرلمان لمراقبة الاوضاع في السجون.

واكد سلطان ان "جهودا استثنائية يبذلها ٨٢ مفتشا بينهم ١٤ امرأة من وزارة حقوق الانسان تدرب بعضهم في المانيا بالتعاون مع الاتحاد الاوربي واللجنة الدولية

للصليب الاحمر على تفتيش السجون لمتابعة اوضاعها".

ووفقا للمسؤول، فان التعذيب خلال الاعوام التي سبقت عام ٢٠٠٧، كان يتم

باستخدام مواد حارقة وكهرباء والتعليق من الارجل والضرب بعصى، اما الان فقد بات محدودا على استخدام الكهرباء والماء البارد وباسلوب لا يترك اثاره على الجسد.

واعلن مانفريد نوفاك مقرر الامم المتحدة المسؤول عن قضايا التعذيب في

اذار موافقة الحكومة العراقية على زيارة سجونها في تشرين الاول فيما

ترفض القوات الاميركية زيارة معتقلاتها في العراق.

وقد اثار نوفاك ضجة كبيرة في ايلول عام ٢٠٠٦، عبر تصريحات لوسائل

الاعلام في جنيف بوصفه الاوضاع في العراق بانها اكثر سوءا من النظام السابق.

واشار سلطان الى "وفاة ٦٨ معتقلا في السجون خلال ٢٠٧، لاسباب مختلفة بينها

هجمات ضد مكان الاعتقال بالهاونات واخرى طبية بينها ١٤ حالة وفاة ما تزال قيد التحقيق".

وقتل سبعة سجناء واصيب ١٨ اخرون بجروح في هجوم استهدف سجنا تابعا لوزارة العدل قرب وزارة الداخلية في وسط بغداد في العاشر من كانون الاول,٢٠٠٧